(٥) القضية الفلسطينية عسكريا

حمل الاسلحة في لبنان

في ١٩٧٣/٦/٩ نشرت صحيفة « النهار » نقلا عن مصادر السلطة العسكرية اللبنانية « ان الاوامر المعطاة الى حواجز الجيش والدرك والشرطة في انحاء لبنان هي مصادرة كل سلاح ، وتوقيف حامله ايا تكن جنسيته ، وهذه الاوامر منسجمة مع الاتفاق اللبناني الفلسطيني الحاصل في ١٧ ايار » . وفي اليوم التالي أصدرت وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) عن مصدر فلسطيني مسؤول تصريحا ينفي وجود أي اتفاق من هذا النوع ويقول « اننا نؤكد مرة اخرى انه لم تجر أية اتفاقات بين السلطة اللبنانية والثورة الفلسطينية في ١٧ ايار ولم يجر أي اتفاق في شأن ما ذكرت « النهار » حول قضية حمل الاسلحة . وان حق ثوارنا في حمل أسلحتهم للدفاع عن انفسهم تكفله اوراق المهمات التي يحملونها من قبل قيادتهم ، وكذلك هو حق القيادات والضباط والمرافقين بحمل أسلحتهم » . ولم يصدر عن السلطة العسكرية اللبنانية بعد ذلك ما يؤكد نبأ صحيفة النهار او ينفيه رغم ان هذا النبأ يطرح مسألة عسكرية حساسة بالغة الاهمية وهي : هل يحق للثوار وقادة الثورة حمل سلاحهم في لبنان للدفاع عن أنفسهم ضد مختلف المخاطر ؟

الثوري ، كل ثوري ، سواء كان في القاعدة أم القمة ، عنصر معبأ دائما ومستنفر في كل الحالات ، وهو يعيش حالة « مهمة دائمة » ويعتبر نفسه تحت السلاح في كل لحظة . ويقدر العدو أهمية الانسان الثوري ويعتبره هدفا اساسيا للضربات المضادة ، خاصة وان قوى الثورة لا تقدم أهدافا ماديا تصلح للضرب الا نادرا . والهدف الوحيد الذي تقدمه هو الانسان الذي لا تندلع الثورة الا به ومن أجله . وما دام الانسان الثوري هدفا فان عليه حماية نفسه على اعتبار ان هذه الحماية جزء من حماية الثورة . وتتم الحماية بالاختفاء ، والسرية ، وتطبيق قواعد الامن ، والتمويه (بمعناه الواسع) خلال التنقل والاجتماع والاقامة ، وكلها تدابير حماية سلبية لا بد وان ترافقها تدابير حماية ايجابية تتمثل في استخدام السلاح دفاعا عن النفس .

وتزداد ضرورات الحماية الشخصية مع تزايد حجم الخطر . فهي تقل في المناطق النائية المعزولة او المناطق المحررة ، او المناطق التي تسكنها جماهير مؤيدة وتندر فيها حركة الاغراب ، كما تقل اذا كان العدو قليل الديناميكية او عندما تكبر التحديدات المختلفة التي تعرقل عمل العدو خارج مواقعه ، او خارج حدود البلاد المحتلة . على حين انها تزيد بشكل ملحوظ في المدن السياحية المفتوحة وفي المناطق التي تنشط فيها الاستخبارات المعادية المباشرة او غير المباشرة . واذا طبقنا هذه القاعدة على امن الثورة في الاراضي اللبنانية وجدنا ان هناك مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية التي ترفع مستوى الخطر وتزيد بالتالي ضرورات الحماية والامن .

واذا كان من واجب الثورة نفسها سد الثغرات الذاتية ، وضبط مسألة السرية ، ومنع تسرب المعلومات ، والحد من امكانات الاختراق والتغلغل بين صفوفها ، فانها لا تستطيع التأثير على الظروف الموضوعية المحيطة بها وهي : ١ ــ طبيعة العدو الاسرائيلي الديناميكية ، وتجاهله للاعراف الدولية وخرقه للحدود العربية تحت غطاء امبريالي يحميه من عقاب المجتمع الدولي . ٢ ــ نشاط الاستخبارات الامريكية في لبنان اعتمادا على قواعد ثقافية واقتصادية وسياسية واسعة الانتشار . ٣ ــ طبيعة النظام الاقتصادي اللبناني السياحي ــ الكومبرادوري وطبيعة النظام اللبناني الحر وما ينجم عنهما من تسهيلات يحصل عليها الاجانب في مجالات التحرك والاقامة والعمل وتساعد عمليات الزرع المؤقت او الدائم لعملاء الاستخبارات الاسرائيلية او الاستخبارات الامبريالية المتحدة عضويا مع الاستخبارات الاسرائيلية واستخبارات الدول العربية الرجعية المعادية للثورة .

من هنا تأتي أهمية تأمين الثورة لحمايتها الذاتية . ولقد اشارت مجلة فلسطين الثورة (١٩٧٣/٦/٢٠) الى هذه النقطة بقولها : « ونود ان نذكر هنا بما حدث في ١٠ نيسان [الاغارة الاسرائيلية على بيروت] حيث لم توفر السلطة الحماية المطلوبة للقادة الثلاثة حتى بالرغم من تواجد مساكنهم على بعد امتار من مواقع عسكرية للسلطة ، فكانت النتيجة التي شهدنا » . ولا تتعارض الحماية الذاتية بأي شكل من الاشكال مع السيادة